الاستثمارات الإماراتية السعودية

طفرة غير مسبوقة وخريطة طريق لمشاريع عملاقة

طفرة كبرى تشهدها الاستثمارات الإماراتية والسعودية في البلدين خلال الأيام المقبلة تتوج بداية العام المقبل بتنفيذ خريطة طريق اقتصادية للمشاريع الاستثمارية الإماراتية والسعودية تضم مشاريع عملاقة تؤدي إلى ازدهار اقتصاد البلدين.

وتستهدف الاستثمارات الإماراتية السعودية الجديدة جميع القطاعات الاقتصادية في البلدين اللذين يطبقان رؤيتين طموحتين (أجندة الإمارات 2021 - رؤية السعودية 2030) تضمان مشاريع استثمارية عملاقة بمليارات الدولارات.

وأقرت الإمارات أخيراً حزمة حوافز وتسهيلات للمستثمرين السعوديين تدفعهم لضخ المزيد من استثماراتهم في اقتصاد الدولة.

وتعد قطاعات الصناعات التحويلية وتجارة التجزئة والسياحة أكثر القطاعات في البلدين جذباً للاستثمارات خلال الفترة القليلة المقبلة، وسيتم الإعلان قريباً عن مشاريع صناعية سعودية في المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (زونكورب) ومدينة خليفة الصناعية (كيزاد) في أبوظبي مستفيدة من حزمة الحوافز والتسهيلات الإماراتية.

وأكد مسؤولون ورجال أعمال على أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات والسعودية ستشهد نقلة نوعية وكمية كبيرة خلال الفترة المقبلة، وذلك في أعقاب النتائج الإيجابية للملتقى الإماراتي السعودي للأعمال الأول الذي استضافته أبوظبي أخيراً، حيث تم تأسيس فريق عمل لدراسة آراء ومتطلبات المستثمرين في الدولتين ورصد كافة التحديات والصعوبات التي تواجه الاستثمارات فيهما، الأمر الذي يؤدي إلى تذليل الصعاب أمام تأسيس المشاريع الجديدة وجذب المزيد من الاستثمارات السعودية إلى الإمارات، والاستثمارات الإماراتية إلى السعودية خلال الفترة المقبلة.

■ إعداد - عبد الحي محمد

مشاريع صناعية سعودية قريباً في «زنكورب» و«كيزاد»

فرص استثمارية مُغرية بالتجزئة والصنـــ

أبوظبي - عبد الحي محمد

تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات والمملكة العربية السعودية خلال الفترة القليلة المقبلة تحولاً جذرياً نوعياً في ضوء نتائج أول ملتقى للأعمال الإماراتي السعودي الذي استضافته إمارة أبوظبي الأسبوع قبل الماضي وأوصى بوضع خريطة استثمارية للمشاريع الإماراتية والسعودية في كلا البلدين تأخذ طريقها للتنفيذ أوائل العام المقبل.

وتمتلك الإمارات والسعودية رؤيتين طموحتين (أجندة الإمارات 2021- رؤية السعودية 2030) خصتا اقتصاد البلدين بمشاريع عملاقة في كافة القطاعات الاقتصادية، تعد مجالاً خصباً للاستثمارات الإماراتية والسعودية.

وأكد مسؤولون ورجال أعمال أن قطاعات الصناعات التحويلية وتجارة التجزئة والسياحة ستكون أكثر القطاعات في البلدين جذباً للاستثمارات خلال الفترة القليلة المقبلة، وسيتم الإعلان قريباً عن مشاريع صناعية سعودية في المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (زونكورب) ومدينة خليفة الصناعية (كيزاد) مستفيدة من حزمة الحوافز والتسهيلات غير المسبوقة التي منحتها حكومة أبوظبي للمستثمرين السعوديين وشملت التأجير المجاني لمساحة 100000 متر مربع للمستثمرين السعوديين لمدة ثلاث سنوات في أراضٍ تابعة للمؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة التي يقيم فيها المستثمر السعودي مشروعه، وخصومات للمستثمرين السعوديين في مدينة كيزاد الصناعية وأهمها خصم بنسبة 10٪ على تأجير المخازن، وخصم بنسبة 10٪ على تأجير الأراضي بالإضافة إلى سنة مجانية في حال إبرام اتفاقية لمدة 50 عاماً، وخصم بنسبة 15٪ على تأجير المساحات المكتبية و15٪ على محطات الأعمال و15٪ على أجور الخدمات لمدة ثلاث سنوات، إضافة إلى شمول المستثمر السعودي بكافة التسهيلات والإعفاءات التي تتضمنها مبادرة تاجر أبوظبي ومبادرة رواد الصناعة ومن أهمها إلغاء شرط عقد الإيجار، وإعفاء المستثمر السعودي من رسوم اشتراكات غرفة أبوظبي.

نقلة نوعية

وأكد عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لقطاع التجارة الخارجية والصناعة على أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات والسعودية ستشهد نقلة نوعية وكمية كبيرة خلال الفترة المقبلة، وذلك في أعقاب النتائج الإيجابية للملتقى الإماراتي السعودي للأعمال الأول الذي استضافته أبوظبي الأسبوع قبل الماضي بحضور معالي سلطان المنصوري وزير الاقتصاد ومعالي الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى أن أهم نتائج هذا الملتقى هي العمل بقوة على إيجاد خريطة طريق اقتصادية للمشاريع الاستثمارية الإماراتية والسعودية للعام المقبل 2018، حيث تم تأسيس فريق عمل لدراسة آراء ومتطلبات المستثمرين في الدولتين، وأتوقع زيادة تدفق الاستثمارات السعودية إلى الإمارات والاستثمارات الإماراتية إلى السعودية خلال الفترة المقبلة.

ونوه إلى أهمية الحوافز الكبيرة التي أعلنتها حكومة أبوظبي للمستثمرين السعوديين خاصة في قطاعي الصناعة وتجارة التجزئة مؤكداً أنها حوافز غير مسبوقة وتعامل المستثمر السعودي مثل الإماراتي وتعكس مدى اهتمام القيادة بجذب الاستثمارات السعودية إلى أبوظبي والإمارات.

وذكر أن الإمارات والسعودية تمتلكان كافة مقومات الازدهار الاقتصادي، خاصة في ظل وجود رؤيتين طموحتين هما رؤية وأجندة الإمارات الوطنية 2021 ورؤية السعودية 2030، اللتان ستفتحان آفاقاً استثمارية غير مسبوقة أمام المستثمرين السعوديين والإماراتيين في كلا البلدين.

وشدد على أن المملكة العربية السعودية هي من دون شك حليف قوي لدولة الإمارات ما يجعل العلاقة بينهما قوية جداً، وترتكز العلاقات بين الإمارات والسعودية على تقوية كافة أوجه التعاون والتنسيق في كافة المجالات، وتشدد على المجال الاقتصادي إيماناً بتطبيق التكامل الاقتصادي والخليجي والعربي.

وأشار إلى أن التحول الاقتصادي الذي سينتج من رؤية المملكة 2030 سوف يجعل السعودية أكثر تطوراً، وإذا وضعنا في المنظور أن البلدين حليفان ولهما مصلحة مشتركة فيها مما يعود بالفائدة ومصلحة البلدين والمنطقة وبالتالي فإن الآثار المتوقعة ستكون ذات أثر إيجابي على كلا البلدين.

■ عبد الله آل صالح

■ أحمد الراجحي

■ ريد الظاهري

■ خديم الدرعي

■ حميد سالم

■ محمد الشميمري

وذكر أن رؤية المملكة 2030 ستزيد من فرص التعاون بين الإمارات والسعودية في الشأن الاقتصادي، وبالذات من خلال الاستثمار وإقامة المشاريع المشتركة التي تشمل كافة القطاعات الصناعية والخدمية والإنشاء والتعمير والنقل والخدمات اللوجستية والبنية التحتية وغيرها. وقال: «كل قطاعات ومجال الاستثمار في الإمارات مفتوحة أمام المستثمرين السعوديين، وعلينا أن نستفيد من التفوق الاقتصادي للبلدين خاصة وأنهما يمتلكان قطاع خاص يعتبر متطور عالميا، وهناك شركات ومؤسسات متميزة وتمتلك حضوراً إقليمياً وعالمياً في قطاعات الصناعات الغذائية والبتروكيماويات واللدائن والألومنيوم والإسمنت وغيرها والقطاعات الخدمية كالنقل والموانئ والصرافة وغيرها الكثير.

رؤية استراتيجية

ولفت عبد الله آل صالح إلى أهمية الثقل الاقتصادي للدولتين على مستوى العالم مما يؤهلهما لمزيد من القوة، مشيراً إلى أن الإمارات والسعودية تحتلان المرتبة السادسة عشرة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي السعودية في المرتبة الرابعة عالمياً كأهم شريك تجاري للإمارات مستحوذة على ما نسبته 4,6٪ من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية لعام 2016.

علاقات قوية

وشدد على قوة وتنامي العلاقات التجارية والاقتصادية الإماراتية السعودية مؤكدة أنها الأكبر والأقوى بين مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية. وذكر أن السعودية تأتي في المرتبة الأولى خليجياً كأهم شريك تجاري للإمارات مستحوذة على ما نسبته 43٪ من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية مع دول مجلس التعاون الخليج ي لعام 2016، وتأتي في المرتبة الأولي عربيا كأهم شريك تجاري للإمارات مستحوذة على ما نسبته 27٪ من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية مع الدول العربية لعام 2016. ودعا وكيل وزارة الاقتصاد للتجارة الخارجية والصناعة المستثمرين السعوديين لافتاً إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يعد من أفضل القطاعات أداءً وربحاً في الإمارات ويتضمن صناعات الطيران والذهب والماس والصناعات المعدنية والغذائية والصناعات الدوائية وصناعة السفن.

وأشار إلى أن القطاع الصناعي يحظى باهتمام كبير لدى حكومة دولة الإمارات في إطار سياستها في التنويع الاقتصادي، موضحاً أن القطاع الصناعي شهد نموا بنسبة 3,6٪ العام الماضي مقارنة بعام 2015 وارتفع عدد المصانع إلى 6303 مصانع وبلغ حجم الاستثمار في القطاع الصناعي 130,1 مليار درهم.

الاستثمارات الصناعية

ويتوقع حميد محمد بن سالم الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة أن يتم الإعلان قريباً عن استثمارات سعودية في القطاع الصناعي في أبوظبي، وبصفة خاصة في الصناعات الغذائية موضحاً أن المملكة تمتلك علامات تجارية غذائية قوية، فضلاً عن أنها حصلت على تراخيص من شركات عالمية بتصنيع منتجاتها، وبلا شك سيجد المستثمرون السعوديون الفرصة السانحة في أبوظبي لزيادة حجم أعمالهم في المنطقة خاصة أن أبوظبي قدمت لهم حوافز استثمارية غير مسبوقة وتضمنت التأجير المجاني لمدة ثلاث سنوات لمساحات كبيرة في أراضي المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (زنكورب، تصل لنحو مائة ألف متر مربع، وخصومات كبيرة في إيجارات وخدمات مدينة خليفة الصناعية كيزاد) إضافة إلى تسهيلات كبيرة في تأسيس المشاريع الاستثمارية ورسوم أخرى عديدة.

ونوه بأن الملتقى الأول للأعمال بين الإمارات والسعودية الذي انعقد الأسبوع قبل الماضي في أبوظبي يعتبر من أبرز الأحداث الاقتصادية في تاريخ العلاقات بين البلدين. وقال لقد شاركت في الملتقى وتعرفنا على مطالب المستثمرين من كلا البلدين خاصة بعد أن اطلعوا على الفرص الاستثمارية في بلديهما، كما تمت مناقشة الصعوبات والتحديات الإدارية والتنظيمية، وبلا شك عرض المستثمرون وجهات نظرهم وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر خلال شهر ليتم التوصل إلى اتفاق شامل للتغلب على كافة الصعوبات. وأشار الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة إلى أن الحوافز الاستثمارية التي أعلنتها حكومة أبوظبي كانت محل إعجاب وتقدير كل المستثمرين السعوديين، لافتاً إلى أن هذه الحوافز تميزت لأول مرة على مستوى الدولة بتسهيلات إدارية كبيرة، حيث سيتم تعامل المستثمر السعودي مثل المواطن الإماراتي، وبالطبع فإن هذه التسهيلات ستجذب الكثير من المستثمرين السعوديين إلى الإمارات وبشكل خاص أبوظبي.

وشدد على أن التعاون والتنسيق مع المستثمرين السعوديين قائم ومستمر بقوة، لافتاً إلى أن اتحاد غرف التجارة والصناعة يهدف إلى مساهمة فعالة من الشركات السعودية في مسيرة نمو اقتصاد الإمارات، حيث يزيد عدد الشركات السعودية العاملة في الدولة عن 2360 شركة باستثمارات تزيد عن 10 مليارات دولار.

تفاؤل كبير

المهندس أحمد الراجحي رئيس مجلس الغرف السعودية أعرب عن تفاؤله الكبير بنتائج ملتقي الأعمال الإماراتي السعودي الأول في أبوظبي، مؤكداً أن الحوافز الكبيرة والمهمة التي طرحتها حكومة أبوظبي ستمكن الكثير من المستثمرين السعوديين من إقامة مشاريع استثمارية في إمارة أبوظبي.

وأشار إلى أن الوفد السعودي الذي شارك في الملتقى ضم نحو 125 من أصحاب الأعمال يمثلون مختلف القطاعات التجارية، طرحوا كافة استفساراتهم وتساؤلاتهم عن كيفية الاستثمار في أبوظبي، وبلا شك أسعدتنا التسهيلات التي أعلنتها دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي خاصة على صعيد الاستثمار الصناعي في مناطق المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة وخليفة الصناعية، وقد رصدنا ترحيب المستثمرين الصناعيين في المملكة بالتسهيلات المحفزة، وبلا شك فإن هذه التسهيلات تدل على أن الجهات المختصة في أبوظبي والإمارات درست حاجات ومتطلبات المستثمرين الصناعيين في المملكة والتحديات التي تواجههم بدقة متناهية، وهو ما يجعلها تستقطب استثمارات صناعية وتجارية

«زنكورب» و«كيزاد» تبدآن في تلقي طلبات المستثمرين السعوديين

أكدت المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (زنكورب) ومدينة خليفة الصناعية (كيزاد) استعدادهما لاستقبال طلبات المستثمرين السعوديين والاستفادة من حزمة الحوافز والتسهيلات والإعفاءات التي تم الإعلان عنها في ملتقى الإمارات السعودي للأعمال الأول في أبوظبي.

وأكد الدكتور عبد العزيز باوزير المدير التنفيذي لعمليات أبوظبي في المؤسسة أنها على أتم الاستعداد لتطبيق الحوافز الجديدة، مشيرا إلى أنها ترحب بالمستثمرين السعوديين وستسهل إجراءات التعامل معهم بشكل كبير.

وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة ازدياد إقبال المستثمرين السعوديين خاصة في القطاع الصناعي، وذلك بعد التسهيلات والإعفاءات المقدمة من إمارة أبوظبي.

ونوه إلى أن البيئة الاستثمارية في أبوظبي مشجعة للغاية، كما أن مناخها الاستثماري يغري المستثمرين السعوديين والإقليميين والعالميين، كما أن لدى أبوظبي تجربة متميزة جدا في الصناعة ولدينا في المؤسسة حاليا أكثر من 650 مصنعا باستثمارات تزيد على 50 مليار درهم، وصناعاتنا متنوعة وستجذب المستثمرين السعوديين ولدى مستثمرينا رغبة في مشاريع شراكة مع المستثمرين السعوديين. وقال باوزير «المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة حريصة على إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات من خلال مدنها الاقتصادية التي تتميز ببنية تحتية ذات مواصفات عالمية ومواقع استراتيجية للأراضي وبيئة أعمال داعمة لها، ولدينا رغبة قوية في جذب الاستثمارات السعودية ودعم المستثمرين الصناعيين الراغبين في التوسع في دولة الإمارات، وذلك حرصاً من المؤسسة على تعزيز التعاون المشترك بين البلدين وتحقيق التنمية الاقتصادية. وأكد الكابتن محمد جمعة الشامسي، الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي استعداد موانئ أبوظبي لتنفيذ حزمة الحوافز والتسهيلات التي تمخض عنها ملتقى الإمارات السعودي للأعمال. وقدمت مدينة خليفة الصناعية عدة حوافز لتعزيز أواصر العلاقات مع الشركات والمستثمرين السعوديين أهمها خصم بنسبة 10٪ على تأجير المخازن، وآخر بنسبة 10٪ على تأجير الأراضي بالإضافة إلى سنة مجانية في حال إبرام اتفاقية لمدة 50 عاما وخصما بنسبة 15٪ على تأجير المساحات المكتبية و15٪ على محطات الأعمال و15٪ على أجور الخدمات لمدة ثلاث سنوات.

أبوظبي - البيان

■ محمد جمعة الشامسي

ـاعات التحويلية

لمدينة أبوظبي.

وتوقع المهندس أحمد الراجحي أن تشهد الفترة المقبلة إقامة عدد من الشراكات بين قطاعي الأعمال في البلدين، وخصوصاً من ناحية المستثمرين الصناعيين، ما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي ورفع مستوى التبادل التجاري.

ونوه بأن اللجنة الوطنية الصناعية السعودية زودت خلال مشاركتها في الملتقى الجهات ذات العلاقة في الإمارات وأبوظبي بقائمة تضم التحديات والمبادرات التي تخص الصناعيين السعوديين في ما يتعلق بالأنشطة الصناعية في المملكة والإمارات.

تحفيز

ووصف الملتقى وما توصل إليه من مخرجات بناءة ومحفزة لأصحاب الأعمال السعوديين والإماراتيين بأنه يشكل مرحلة تنموية جديدة تضاف إلى رصيد التعاون والشراكة بين البلدين الشقيقين، لا سيما أنهما يعدان أكبر اقتصادين عربيين، داعياً المستثمرين في البلدين إلى العمل بكل جد واقتدار لاستكشاف الفرص التنموية التي تزخر بها بيئة الأعمال في البلدين، والاستفادة من الإمكانات الواعدة. ونوه أحمد الراجحي إلى التطور الإيجابي المطرد في العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة ودولة الإمارات، حيث تعد المملكة أكبر شريك تجاري للإمارات على مستوى الخليج والدول العربية، فيما تعتبر الإمارات واحدة من أهم الشركاء التجاريين للمملكة على صعيد المنطقة العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

الاستثمارات الزراعية

الاستثمارات الزراعية المشتركة بين البلدين مرشحة لمزيد من القوة خلال الفترة المقبلة بعد إعلان تأسيس شركة برأسمال 5 مليارات ريال قابلة للزيادة مناصفة بين شركتي الظاهرة القابضة الإماراتية مع الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني «سالك»، وذلك على هامش الملتقى الإماراتي السعودي للأعمال في أبوظبي.

ويؤكد خديم عبدالله الدرعي نائب رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة الظاهرة القابضة أن الهدف من الشراكة بين الشركتين هو توسيع محفظة الأراضي الزراعية القائمة لإيجاد حلول بديله ومستدامة للأمن الغذائي لكلا السوقين لتنويع المصادر من مصادر مختلفة والاستثمار في مصانع تجهيز المنشآت التصنيعية علي الصعيد العالمي لضمان استمرارية العرض.

ولفت الدرعي إلى أن الاتفاقية التي تم توقيعها مع الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني «سالك» بقيمة 5 مليارات على هامش الملتقى الإماراتي السعودي للأعمال هدفت للحفاظ على أمن وديمومة الغذاء وتلبية احتياجات الإمارات والسعودية.

وأفاد بأن الشركة تتخصص كذلك في مجالات زراعة وإنتاج وتجارة أعلاف الحيوانات والسلع الغذائية الأساسية للاستخدام البشري مثل الأرز والفواكه والخضروات وتملك المجموعة قاعدة أصول كبيرة تتضمن أراضي تبلغ مساحتها 200 ألف فدان، إضافة إلى ثمانية مصانع لضغط الأعلاف وإنتاجها وأربعة مطاحن للأرز ومطحنتين للدقيق وصوامع بطاقة تخزينية تفوق 500 ألف طن من الحبوب والأرز، إضافة إلى خدمات وشركات لوجستية مع شركة أجليتي العالمية.

وقال «أعتقد أن لدينا خبرة طويلة وسوف يستفيد بها المواطنون السعوديون والإماراتيون معاً».

تجارة التجزئة

يعد قطاع تجارة التجزئة من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة في جذب الاستثمارات من المستثمرين السعوديين والإماراتيين، وكما تؤكد ريد حمد الشرياني الظاهري عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي رئيس لجنة التجارة بالغرفة فإن كلتا الدولتين تملكان بيئة جاذبة ومناسبة للاستثمار، كما أن البلدين يتميزان بارتفاع القوة الشرائية لجمهور المستهلكين بأسواق الإمارات والسعودية، إضافة إلى تعدد أذواق المستهلكين نتيجة تعدد جنسيات المقيمين في الإمارات والسعودية.

وأشارت ريد الظاهري إلى أن السوق الإماراتي يتميز بوجود أكثر من 200 جنسية مستهلكة لمنتجاته، ما يؤكد تنوعه بشكل كبير، وبذلك يمثل فرصة كبيرة لكبريات الشركات السعودية لطرح منتجاتها فيه، كما يتميز قطاع تجارة التجزئة في الإمارات بوجود استثمار وطني وأجنبي قوي يسهم في تحقيق العديد من المزايا في السوق الإماراتية مثل تطوير وتحسين جودة المنتجات التي تقدمها منشآت تجارة التجزئة، وتنويع البضائع المعروضة لتناسب مختلف الأذواق، ومكافحة ظاهرة الاحتكار بما يرفع مستوى تنافسية الأسواق التي تحقق مزايا جودة السلع وتنافسية الأسعار لصالح المستهلك، كما تتيح فرص العمل ورفع مستويات خبرات وكفاءة العمالة الوطنية، وتسهم في تحسين خدمات ما بعد البيع.

وأكدت أهمية جذب استثمارات سعودية إلى قطاع تجارة التجزئة في أبوظبي وأن هذا القطاع بالتحديد يضم فرصاً استثمارية استثنائية للغاية بسبب ارتفاع نسب النمو الإيجابية له خلال العام الجاري والأعوام السابقة باطراد، وهذه النسب تتراوح بين 5٪ إلى 10٪، ويحقق القطاع مبيعات تتراوح بين 40 مليار درهم و45 مليار درهم ومن المتوقع أن تقفز إلى نحو 60 مليار درهم بحلول عام 2019.

توقعات

توقع محمد الشميمري المستشار المالي السعودي، الرئيس التنفيذي لمكتب الشميمري للاستشارات المالية أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من الاستثمارات المشتركة، وإقامة العديد من الشراكات بين قطاعي الأعمال في البلدين، وهو ما سوف يساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي ورفع مستوى التبادل التجاري. وأكد أن السوقين السعودي والإماراتي يعدان من الأسواق الجاذبة للاستثمار في المنطقة، فالسوق السعودي به العديد من الفرص المشجعة للمستثمر الإماراتي مثل قطاعات الصناعة المختلفة والترفيه والمعادن والتشييد والبناء والخدمات المالية وغيرها، وكذلك الحال بالنسبة للسوق الإماراتي فهو أيضاً به فرص استثمارية محفزة للمستثمر السعودي خاصة في مجالات السياحة والفندقة والضيافة، والتطوير العقاري.

07

7 اتفاقيات ثنائية و63 زيارة متبادلة خلال السنوات الماضية تشكل محطة مهمة من محطات التنسيق والتعاون بين الإمارات والسعودية. وأشارت بوابة العلاقات الاقتصادية لوزارة الاقتصاد إلى توقيع 7 اتفاقيات ثنائية بين البلدين آخرها في شهر مارس الماضي وهي توقيع شركة بريمير الإماراتية اتفاقية ترويج متبادل للبرامج السياحية مع شركة البراق السعودية لزيادة حركة السياحة الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، واتفاقية إطارية استراتيجية بين مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل بتاريخ 16 يونيو 2014، واتفاقية تأسيس اللجنة العليا المشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين بتاريخ 9 يونيو 2014 والاتفاقية الأمنية بين الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزراء داخلية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 13 نوفمبر 2012، واتفاقية توقيع إنشاء لجنة المقاولات الخليجية بين جمعية المقاولين في الإمارات واللجنة الوطنية بمجلس الغرف السعودية بتاريخ 6 نوفمبر 2012، والاتفاقية الاقتصادية الخليجية في 2002، واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير 1998.

أبوظبي - البيان

الذهب يتصدر

احتل الذهب بأشكاله الخام ونصف المشغول والمسحوق المرتبة الأولى بين أهم خمس سلع للتبادل التجاري بين الإمارات والسعودية للعام الماضي 2016، بينما احتلت السيارات المرتبة الأولى بين أهم خمس سلع لإعادة التصدير، وذلك وفقاً لبوابة العلاقات الاقتصادية لوزارة الاقتصاد على شبكة الإنترنت. وأوردت البوابة أن أبرز الواردات الإماراتية من السعودية للعام الماضي تمثلت في خمس سلع رئيسية وهي الذهب بأشكاله الخام ونصف المشغول واحتل الترتيب الأول بقيمة ملياريـن و166 مليون درهم، يليه الزيوت المعدنية بقيمة 2 مليار و53 مليون درهم ثم بوليمرات الإيثلين بأشكالها الأولية بقيمة مليار و158 مليون درهم.

وكشفت البوابة أن الذهب بأشكاله الخام والمسحوق احتل المرتبة الأولى في صادرات الإمارات غير النفطية للسعودية بقيمة مليار و525 مليون درهم يليه المطبوعات والصور الفوتوغرافية ثم أسلاك النحاس بقيمة 969 مليون درهم يليه الحلي والمجوهرات والمعادن بقيمة 688 مليون درهم ثم الأدوية بقيمة 575 مليون درهم. أما سلع إعادة التصدير فقد تراجع الذهب للترتيب الثالث، واحتلت السيارات الترتيب الأول بقيمة مليار و63 مليون درهم ثم القمصان بقيمة 361 مليون درهم يليه الذهب والحلي والمجوهرات بقيمة 247 مليون درهم ثم أجزاء ولوازم المركبات بقيمة 219 مليون درهم.

أبوظبي - البيان

63

كشفت بوابة العلاقات الاقتصادية لوزارة الاقتصاد أن الفترة من يناير 2012 إلى سبتمبر الماضي شهدت 63 زيارة رسمية متبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين بهدف التنسيق والتعاون في مختلف المجالات. وشملت هذه الزيارات زيارات أصحاب السمو الشيوخ والشيوخ ووزراء ومسؤولين كبار وسفراء ورؤساء شركات واتحادات وغرف تجارية.

آفاق جديدة للشركات ورجال الأعمال

■ جمعة الكيت

■ أبوظبي - البيان

أكد جمعة الكيت الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، على أن الفترة المقبلة ستشهد فتح آفاق جديدة وكبيرة للشركات ورجال الأعمال والمستثمرين في البلدين، بما يزيد من حجم الاستثمارات ويعزز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

وأضاف: الاستثمارات الإماراتية في الأسواق السعودية في زيادة مستمرة ونتوقع أن تتزايد خاصة بعد ملتقى الإمارات السعودية للأعمال الأول الذي انعقد في أبوظبي مؤخرا.

ونوه إلى أن الإحصائيات المتوفرة لدى الوزارة عن حجم الاستثمارات الإماراتية في السعودية أو الاستثمارات السعودية في الإمارات قديمة ولا تعبر عن الواقع الحالي، لافتا إلى وجود مشاريع استثمارية لنحو 32 شركة ومجموعة استثمارية إماراتية كبرى في السعودية تعمل في 16 قطاعا.

وقال هناك تقديرات بنحو 9 مليارات دولار (30 مليار درهم) للاستثمارات الإماراتية في السعودية، وهذا رقم غير دقيق لأن هذه الاستثمارات أكبر.

وأضاف: الاستثمارات الإماراتية في السعودية في زيادة مستمرة، ونتوقع أن تتزايد خاصة بعد ملتقى الإمارات السعودية للأعمال الأول. وأكد أن اقتصاد الإمارات حقق قفزات كبيرة خلال السنوات الماضية، وواصل تعزيز تنافسيته المعهودة في المجالات كافة.

استثمارات سياحية للمملكة

■ حمد العوضي

■ أبوظبي - البيان

توقع حمد العوضي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي أن تتدفق استثمارات إماراتية كبيرة خلال الفترة المقبلة على قطاع السياحة السعودية خاصة السياحة الداخلية. ويلفت إلى أن قطاع السياحة السعودي يشهد حالياً تحولاً نوعياً غير مسبوق، حيث تركز المملكة على الترويج بقوة لمواقع سياحية مميزة لديها خاصة في جدة.

وقال: الإمارات لديها شركات استثمارية كبرى تخصصت في تأسيس وإدارة الفنادق وتنظيم الرحلات السياحية بشكل ممتاز وستوجه المزيد من استثماراتها وخبراتها لقطاع السياحة السعودي، خاصة أن السعودية منفتحة بشكل كبير في هذا القطاع. وأضاف: الأيام القليلة المقبلة ستشهد وجود استثمارات سياحية إماراتية في السعودية.

وأشار إلى أن لدى اقتصاد الإمارات خبرة وتجربة ناجحة قوية في قطاع الخدمات والتجارة وإعادة التصدير، كما تميزت الإمارات بتقليص اعتمادها على النفط بنسبة وصلت إلى 70٪، فضلاً عن قوة موانئ الإمارات وتعددها، وامتلاكها لشبكات اتصال وشحن قوية للغاية تربطها بقارات العالم، كما أن الإمارات متميزة جداً في سهولة ممارسة الأعمال وقوة القطاع الخاص، الأمر الذي يمكن الشركات الاستثمارية السعودية والمستثمرين السعوديين الاستفادة من مزايا الاقتصاد الإماراتي وخبراته.

وأضاف: لا نريد تعاونا اقتصاديا بين البلدين بل نريد تكاملا اقتصاديا، وهذا التكامل هو العمود الفقري لأي تعاون وتنسيق سياسي وأمني وعسكري، ولا بد أن نستفيد من تجربة الاتحاد الأوروبي لأن قوة هذه التجربة تأتي من التكامل والتوحد الاقتصادي، وبلا شك فإن كافة مقومات التكامل الاقتصادي الإماراتي السعودي متوفرة بشكل كبير في الوقت الحالي، خاصة في ظل الأحداث الكبرى التي تشهدها المنطقة حاليا، ولو تحقق هذا التكامل فسيكون نبراسا لتحقيق تكامل اقتصادي عربي حقيقي.

السعودية الشريك التجاري الأول

■ أبوظبي - البيان

كشف تقرير إحصائي لوزارة الاقتصاد أن المملكة العربية السعودية تعد أكبر وأهم شريك تجاري للإمارات على المستوى الخليجي والعربي، كما تحتل مرتبة متقدمة جداً في تجارة الإمارات الخارجية.

وأشار التقرير إلى أن السعودية تأتي في المرتبة الرابعة عالمياً كأهم شريك تجاري للإمارات مستحوذة على ما نسبته 4,6٪ من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية لعام 2016، كما تأتي الإمارات في المرتبة السادسة عالمياً كأهم وجهة للصادرات السعودية والأولى عربياً وخليجياً مستحوذة على ما نسبته 56٪ من إجمالي صادرات السعودية إلى دول مجلس التعاون. وكشف التقرير أن الإمارات تأتي في المرتبة الأولي عربياً وخليجياً كأهم شريك تجاري للسعودية مستحوذة على ما نسبته 56٪ من إجمالي تجارة السعودية مع دول مجلس التعاون لعام 2016، كما تأتي الإمارات في المرتبة السادسة عالمياً كأهم شريك تجاري للسعودية مستحوذة على ما نسبته 6,1٪ من إجمالي تجارة السعودية لعام 2016. وكشف التقرير أن السعودية تأتي في المرتبة الثانية عالمياً لإعادة تصدير الإمارات للعالم مستحوذة على 9٪ من إعادة تصدير الإمارات، والأولى عربياً في قيمة إعادة تصدير الإمارات وتستحوذ على ما نسبته 29٪، وعلى صعيد دول مجلس التعاون فتستحوذ على ما نسبته 47٪. ونوه التقرير إلى أن 45٪ من واردات الإمارات من دول مجلس التعاون مصدرها السعودية، وعلى صعيد الدول العربية، فتستحوذ على ما نسبته 28٪. ولفت التقرير إلى أن السعودية تأتي في المرتبة الأولى خليجياً كأهم شريك تجاري للإمارات مستحوذة على ما نسبته 43٪ من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية مع دول مجلس التعاون لعام 2016، وتأتي في المرتبة الأولى عربياً كأهم شريك تجارى للإمارات مستحوذة على ما نسبته 27٪ من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية مع الدول العربية لعام 2016. وأكد التقرير أن 70٪ من واردات السعودية من دول المجلس مصدرها الإمارات، كما تأتي الإمارات في المرتبة الرابعة عالمياً مستحوذة على ما نسبته 5,4٪ من إجمالي واردات السعودية من العالم.

المشاريع المتوسطة والصغيرة الوجهة الأبرز لاستثمارات البلدين

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المرشحة لجذب الاستثمارات السعودية والإماراتية في كلا البلدين، وكما يؤكد سند المقبالي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي رئيس جمعية رواد الأعمال الإماراتيين فإن هذا القطاع مرشح لقفزات كبيرة خاصة مع تركيز رؤية الإمارات 2021 ورؤية السعودية 2030 عليه بشكل كبير، حيث تستهدف الإمارات بأن تكون نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 70٪ بحلول عام 2021، وتستهدف السعودية أن تكون نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 35٪ بحلول عام 2030، والرؤيتان طموحتان جداً وقابلتان للتطبيق خاصة مع تركيزهما على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي المنشآت التي تقوم عليها اقتصادات دول كبرى في العالم، مثل اليابان التي تمتلك واحداً من أكبر الاقتصادات في العالم وتمثل لديه المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة 99 ٪ من إجمالي منشآت قطاع الأعمال.

■ سند المقبالي

وأشار سند المقبالي إلى أن المنشآت المتوسطة والصغيرة من أكثر القطاعات توليداً للوظائف، مؤكداً أن رؤيتي البلدين تركزان على إيجاد فرص استثمارية لإنشاء كيانات اقتصادية من الحجم المتوسط والصغير، وبلا شك فإن هذه المشاريع ستحدث تغيراً كبيراً في مسارات الاقتصاد الإماراتي والسعودي، إذ تعتمد على المنشآت المتوسطة والصغيرة في المقام الأول، خصوصاً إيجاد الوظائف وحل إشكالية البطالة.

ونوه بأن وجود استثمارات مشتركة بين المستثمرين الإماراتيين والسعوديين الذين تربطهم علاقات تاريخية وثقافية قوية وعلاقات جوار في هذا القطاع المهم ستوفر فرص الوظائف للمواطنين، وستحولهم من طالبي عمل إلى أصحاب عمل.

ولفت إلى أن دولة الإمارات احتلت وفقاً لدراسات البنك الدولي المرتبة الأولي بين دول منطقة الشرق الأوسط في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة تليها السعودية في المرتبة الثانية وفق عشر معايير عالمية أبرزها سهولة إنشاء مشروع تجاري متوسط أو صغير، وسرعة إنجاز تصاريح الإنشاءات والحصول على الكهرباء، وتسجيل الممتلكات، والمهم أن نستفيد معاً لدفع هذا القطاع إلى الأمام في الدولتين.

أبوظبي - البيان

الإمارات والسعودية ..عملاقان اقتصاديان ورؤى طموحة

يستحوذ الاقتصادان العملاقان الإماراتي والسعودي على المرتبة السادسة عشر عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، كما يشكلان (48 %) من ناتج الدول العربية مجتمعة بالأسعار الثابتة، وحققا قفزات إقتصادية كبرى خلال الأعوام الماضية جعلت كل منهما قبلة جاذبة للإستثمارات الوطنية والأجنبية، ويسارعان الزمن بخطط مستقبلية طموحة تظهر نتائجها عامي 2021 في الإمارات و2030 في السعودية لتحقيق قفزات أكبر تدفعهما ليكونا واحدا من أكبر عشر اقتصادات على مستوى العالم، في ظل إزدهار تجاري بينهما.

الواقع الإقتصادي الراهن

الإمارات		السعودية
%3	نمو الناتج المحلي الإجمالي	%3.5
%31.3	مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	%45.9
%37.3	مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	%51.8
%2	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	%2.3
375 مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي	646 مليار دولار
296 مليار دولار	قيمة الواردات السلعية غير النفطية والخدمية	245.2 مليار دولار
116 مليار دولار	الصادرات السلعية غير النفطية والخدمية	218 مليار دولار
67.7 ألف دولار	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	5.2 ألف دولار
%5.6	معدل التضخم السنوي	%2.2

رؤية الإمارات 2021 (الأهداف الإقتصادية)

- %80 مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات
- %5 نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
- %5 صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي
- %70 مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

التوزيع القطاعي لإقتصاد الإمارات 2021

الإمارات

- تأتي في المرتبة السادسة عالميا كأهم وجهة للصادرات السعودية
- وتأتي في المرتبة السادسة عالميا كأهم شريك تجاري للسعودية مستحوذة على 6.1% من إجمالي تجارة السعودية لعام 2016

إعداد: عبد الحي محمد - غرافيك: أسيل الخليلي
البيان

* تم إعداد الغراف وفقا لقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي وموقع الحكومتين الإماراتية والسعودية الرسمي وبوابة العلاقات الإقصادية لوزارة الاقتصاد والتقرير الاحصائي السنوي لوزارة الاقتصاد والهيئة العامة للإحصاء السعودية وموقع الهيئة الاتحادية للتنافسية

العلاقات التجارية

- 19.5 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الإمارات والسعودية 2016 (71.6 مليار درهم)
- 22.8 مليار دولار (84 مليار درهم) حجم التبادل التجاري بين البلدين 2015 وهو الأعلي منذ عام 2011
- %56 تستحوذ الإمارات على 56 % من صادرات السعودية إلى دول مجلس التعاون الخليجي
- %4.6 تستحوذ السعودية على نسبة 4.6 % من تجارة الإمارات غير النفطية وتأتي في المرتبة الرابعة عالميا كأهم شريك تجاري للإمارات
- %27.1 نسبة النمو في التجارة المباشرة غير النفطية بين البلدين
- %32.4 نسبة النمو في تجارة المناطق الحرة في البلدين

الشركات والوكالات والعلامات التجارية السعودية في الإمارات
- 26 شركة
- 73 وكالة
- 2942 علامة تجارية
- 7769 رخصة للسعوديين لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الإمارات

سلع الصادرات والواردات وإعادة التصدير
واردات الإمارات
- ذهب
- زيوت
- بوليمرات الإيثلين
- أسلاك
- محضرات تنظيف

صادرات الإمارات
- ذهب
- مطبوعات
- أسلاك نحاس
- حلي ومعادن
- أدوية

إعادة تصدير
- قمصان
- حلي ومجوهرات
- لوازم مركبات
- سيارات

رؤية السعودية 2030 (الأهداف الإقتصادية)

- %50 رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
- %35 رفع مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%
- %50 رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
- %65 رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40%إلى 65%
- %7 خفض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%
- %30 رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%

الإستثمارات الأجنبية

الإمارات		السعودية
9 مليارات دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	8.1 مليارات دولار
15.7 مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	5.5 مليار دولار
118 مليار دولار	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	224 مليار دولار
113 مليار دولار	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	63.3 مليار دولار
33.1 مليار درهم	حجم الإستثمارات الإماراتية في السعودية	
	حجم الإستثمارات السعودية في الإمارات	16.4 مليار درهم